الأهرام

المصدر : الوفد

التاريخ : ٤ سبتمبر ٢٠٠١

بدأت في آسيا وأمريكا وجاءت إلى مصر

تجارة غريبة راجت سوقها في الفترة الأخيرة فيها تباع المشاعر وتشتري ...السلعة فيها قيمة من أرقي القيم التي عرفها الانسان، هذه المشاعر التي نزلت سوق التجارة هي الأبوة والأمومة !!

فبعد أن هان الإنسان وأصبح لا قيمه له أصبحت تجارة الأبناء تجارة رائجة تنشر الصحف أخبارها وتتناقل حكاياتها الألسنة حتي إنها أصبحت أمراً يجب أن ينتبه إليه الجميع قبل أن تصبح ظاهرة عادية وتصبح مصر مثل دول شرق آسيا تبيع أبناءها في المزاد.

أبناء للبيع !

بيع الابناء تجارة عالمية رائجة تنتشر في دول شرق وجنوب آسيا وبعض دول أمريكا الجنوبية التي تعاني من الفقر المدقع حيث يقوم الاوربيون والأمريكيون بشراء أبناء الأسر الفقيرة بدلاً من تبني اطفال من الملاجئ حتي يقطعوا العلاقة بين الطفل وتاريخه.

ولهذه التجارة سماسرة يتوسطون بين البائع والمشتري، وهي تجارة معروفة هناك حتي إن بعض الروايات الأجنبية تعرضت لها وحصلت الروائية « بيرل بيكسي» علي جائزة «نوبل» عن روايتها «الأرض الطيبة» والتي ناقشت فيها تلك الظاهرة وأرجعتها للفقر، وإنا كانت هذه التجارة معروفة في تلك الدول إلا أنها غريبة وجديدة علي مجتمعنا المصري، ويجب ان ينتبه إليها الجميع قبل ان تتحول إلي ظاهرة تهدد الترابط الاجتماعي في المجتمع كله، ففي الأسبوع الماضي نشرت الصحف قصة بيع طفل من محافظة الفيوم مقابل ٢٠٦٥ جنيها بعد ان اعترضت الأم علي ان يكون الثمن ٢٠٠٠ جنيه فقط، فزادت المشترية وهي تاجرة ملابس الثمن الي ٢٠٦٥ جنيها تسلمها جد الطفل عداً ونقداً.. هذه القصة لم تكن الأولي من نوعها فقد سبقتها حوادث وحكايات أغرب، كلها تحكي عن آباء تخلوا عن مشاعرهم وعرضوا أطفالهم للبيع بسبب الفقر فمنذ عدة سنوات انقلبت الدنيا حينما عرض عم صابر ثلاثة من أبنائه السبعة للبيع لعدم قدرته علي الإنفاق عليهم وكانت هذه هي أول مرة تظهر فيها تجارة الأبناء بهذا الشكل وطالب البعض بإسقاط الحكومة التي فشلت في توفير أبسط وسائل العيش للإنسان المصري ولكن شيئاً لم يحدث وتكررت بعدها حوادث بيع الأبناء ولكنها لم تحرك ساكناً حتي كانت حادثة بيع طفل الفيوم والتي اكتشفتها الجدة بعد خمس سنوات كاملة وعادت الصحف من جديد لتطالب بإسقاط الحكومة التي زادت من معاناة المصريين حتي لجأوا لبيع أبنائهم!!

الأزمة الاقتصادية

الدكتورة هدي زكريا أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة الزقازيق تقول إن ظاهرة بيع الأبناء ترتبط بالأزمات الاقتصادية حيث يدفع الفقر بعض الأسر لبيع أبنائهم فحينما تتدني قيمة الانسان ويصعب عليه توفير احتياجاته الأساسية قد يلجأ البعض للتخلي عن أبنائهم بالبيع ظناً منهم أنهم بذلك يجمونهم من الفقر، وتضيف إن هناك بعض الأسر يعتبرون أنفسهم منتجين للأطفال ليصبح هؤلاء الأطفال وسيلة لتوفير المتطلبات الاساسية للأسرة حيث تلجأ تلك الاسر لبيعهم، وعادة ما تشعر تلك الأسر بعدم الانتماء الي شئ لا الدولة ولا المجتمع بالاضافة إلي فقدانهم للمشاعر الإنسانية علمة. فالفقر يجعل مشاعر الإنسان تتجمد وطول المعاناة وزيادة قسوة الحياة تولد لديهم مشاعر جافة تجعلهم يلجأون إلي التخلي عن كل شيء بما في ذلك فلذات أكبادهم .

اكتئاب

يشير الدكتور فكري عبد العزيز

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مطلوب تشريع

يحمى أطفال مصر من البيع ..والتبديل

علماء النفس والاجتماع:

«بيع الأطفال» مرض نفسى واجتماعى ..سببه الفقر واليأس

د. هدي زكريا د.فكري عبدالعزيز

استشاري الطب النفسي والأعصاب وعضو الاتحاد العالمي للصحة النفسية إلي أن حالة اليأس والنكوص التي يمر بها الانسان في مرحلة من حياته تؤدي به إلي الاكتئاب الشديد وعدم القدرة علي مواجهة الواقع ويصاحب هذا الاهمال وعدم التواجد الانساني في الحياة العامة مما يزيد من حالة الاكتئاب المدمر المصاحب لليأس فيلجأ الانسان إلي تدمير ذاته لإراحتها من هذه الآلام النفسية الشديدة حتي إنه قد يلجأ لبيع أبنائه.

ويصف الدكتور عبد العزيز هذه الشخصية بأنها شخصية محطمة نفسياً واجتماعياً فقدت الأهلية والتواجد الانساني ولم تجد وسيلة لحماية «الضني» الذي يعتبر جزءاً من حياته وكيانه فيقوم بالاستغناء عنه تحقيقاً لإشباع مادي ناكراً الوجدان والاحساس الأبوي .

وهي شخصية ضيقة الفكر والإدراك كما أنها شخصية فاقدة الوعي الديني والصحي والنفسي والاجتماعي وليست مريضة نفسياً إنما مريضة اجتماعياً مما دفعها للاكتئاب واليأس.

جريمة بلا عقاب

في الدول الأوروبية حينما يقصر الآباء نحو أبنائهم تقوم الدولة بمعاقبة الآباء وحماية الأبناء بإيداعهم دار رعاية خاصة يلاقون فيها افضل سبل الرعاية، أما في مصر فلا عقاب علي أي شيء، فحتي جريمة بيع الأبناء لم يتعرض إليها المشرع رغم أنها صورة بشعة لتخلي وإهمال الآباء نحو أبنائهم .

ويقول المستشار سيد بحيري المحامي: إن القانون لم يعاقب الآباء علي بيع ابنائهم انما تنص المادة رقم ٢٨٣ من قانون العقوبات علي أنه كل من خطف طفلاً حديث الولادة أو أبدله بأخر أو عزاه زوراً إلي غير والديه يعاقب بالحبس، فإن لم يثبت أن الطفل ولد حياً تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد علي سنة أوغرامة لاتزيد علي ٥٠ جنيهاً!!.

كذلك فقد نص قانون الطفل في مادته رقم ٣٤ أنه لايجوز أن ينسب الطفل إلي غير والديه ويحظر التبني !!

ورغم هذه القوانين الا أن المشرع لم يفرد مادة خاصة لجريمة قيام الآباء ببيع أبنائهم رغم أنها تعد أخطر الجرائم الاجتماعية التي يجب تشديد العقوبة فيها علي من يقوم بارتكاب هذا الفعل حماية للأمن الاجتماعي ولترابط الأسرة المصرية، ويطالب المستشار بحيري بضرورة تشديد العقوبة علي الآباء في حالة تخليهم عن أبنائهم بهذا الشكل المهين فالعلاقات الأبوية يجب ألا تخضع للبيع أو الشراء.

تحقيق : نادية مطاوع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية